

## اقتصاد

# الحد الأدنى أصبح ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة وغرامة تعادل مثلي قيمة المدفوعات أو المبلغ المتعامل به أو المسدد مرسومان لتشديد عقوبات التعامل بغير الليرة.. ورئيس الحكومة: لا محسوبيات ولا واسطات.. لن نتساهل مع أحد ولن نلطم أحداً

هناك غانم



أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد أمس المرسوم التشريعي رقم (٣) لعام ٢٠٢٠ القاضي بتشديد عقوبة كل من يتعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات أو لأي نوع من أنواع التداول التجاري أو التسديدات النقدية وسواء أكان ذلك بالقطع الأجنبي أم المعادن الثمينة.

وبموجب المرسوم الذي قضى بتعديل المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠١٣ أصبحت العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة لا تقل عن سبع سنوات وغرامة مالية بما يعادل مثلي قيمة المدفوعات أو المبلغ المتعامل به أو المسدد أو الخدمات أو السلع المعروضة، فيما كانت العقوبة في السابق الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، والغرامة المالية بما يعادل مثلي قيمة المدفوعات أو المبلغ المتعامل به أو المسدد أو السلع المعروضة، على الأقل عن مئة ألف ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفي حال كان المبلغ المتعامل به خمسة آلاف دولار فأكثر، أو ما يعادله من العملات الأجنبية الأخرى أو المعادن الثمينة كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة من ثلاث إلى عشر سنوات والغرامة المالية بما يعادل مثلي قيمة المدفوعات أو المبلغ المتعامل به أو المسدد على الأقل عن مليون ليرة سورية. كما قضى المرسوم بعدم جواز إخلاء السبيل في الجرائم المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠١٣.

كما أصدر الرئيس الأسد المرسوم التشريعي رقم (٤) لعام ٢٠٢٠ القاضي بتشديد عقوبة كل من أذاع أو نشر أو أعاد نشر وقائع ملفقة أو مزاعم كاذبة أو وهمية في إحدى الوسائل الإعلامية، من كلام وكتابة ورسوم وصور وأفلام وشارات وتصاوير المذكورة في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات، أو عن طريق شبكة الإنترنت لإحداث التثني أو عدم الاستقرار في أوراق النقد الوطنية أو أسعار صرفها المحددة بالبنشرات الرسمية أو لزعة الثقة بمتانة نقد الدولة وسداتها وجميع الأستاد ذات العلاقة بالبنقة المالية العامة. وبموجب المرسوم الجديد تم تعديل المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٤٨ لعام ١٩٤٩ وتعديلاته، لتصبح العقوبة الاعتقال المؤقت وغرامة مالية من مليون إلى خمسة ملايين ليرة سورية، فيما كانت سابقاً الحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من مئتين وخمسين ليرة إلى ألف ليرة سورية. كما قضى المرسوم بعدم تطبيق الأسباب المخففة التقديرية على الجرائم المعاقب عليها في المادة أعلاه، وعدم جواز إخلاء السبيل في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة في جميع أدوار التحقيق والمحكمة.

## لا محسوبيات

عدد مساء أمس اجتماع في رئاسة مجلس الوزراء حول موضوع منع التلاعب بالعملية الوطنية، حيث أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أن الحكومة جادة بكل ما تعني الكلمة للضرب بيد قوية لكل من تسول له نفسه التلاعب بالليرة السورية «ولن نتساهل مع أحد، ولن نلطم أحداً».

ولفت إلى أن هناك عدداً كبيراً ممن جعلوا استثماراتهم

الاقتصادية على الاقتصاد السوري بدأت منذ سنتين، لكنها تطورت مؤخراً بشكل متسارع، وبعناوين عديدة، منها منع إمدادات النفط من الوصول إلى سورية.. وغيرها، من أهم مستلزمات المواطن السوري، لافتاً إلى أنها حرب إعلامية وحرب شائعات، وعليها أن تنصدي لها. وأضاف خميس: «الحكومة ضمن سياستها تعمل على كل الجبهات الاقتصادية من زراعة وصناعة وسياسة نقدية ومالية، وعلى عدة عناوين، والأهم اليوم تغيرات سعر الصرف وقيمة الليرة السورية التي تفاقمت ووصلت إلى واقع غير مقبول عبر العديد من الأدوات التي كانت مدروسة ومخططة لها، علماً بأن الليرة السورية هي النواة الأساسية التي تؤثر في لفة المواطن، مشيراً إلى أن المضاربين كثر، والسياسة النقدية تسير بخطى يعرفها الجميع.

## الحزم

أكد وزير العدل هشام الشعار أن ضعاف النفوس كان لهم الأثر الأكبر في ارتفاع سعر الصرف، مشيراً إلى أن قسماً كبيراً منهم لم يع نتائج ذلك، لذلك لا بد من الحزم لكل من تسول له نفسه التلاعب بالعملية الوطنية، كما أنه لم يعد يجوز التساهل أبداً.

بيّن أن الجانب المهم الذي يجب العمل عليه هو الدقة

الأساسية المضاربة بالليرة السورية، الأمر الذي يجب أن يكون محطّ متابعة واهتمام ومحاسبة، لأنهم استغلوا فروق الأسعار، واستغلوا الدولة التي لها سياستها وميراثها في بعض الإجراءات. والأخطر، حسب خميس، هو موضوع «الدولة»، لافتاً إلى أن الحكومة اتخذت العديد من الإجراءات، وتعمل على تطبيق القوانين، وتساهل «لماذا ٨٠ بالمئة من المحال التجارية والشركات تتعامل بالدولار وتتداول به بيعاً وشراءً، الأمر يستنزف سعر الصرف»، موضحاً أن المرسوم التشريعي الذي تم تعديله سوف يكون هو الحسم، ما يؤكد أيضاً «أننا لن نترك هؤلاء المتلاعبين، فلدنيا نظام مالي، وبلدنا يتطلب العمل بسياسة نقدية ومالية، وعلى الجميع التأقلم معها». وأكد خميس أنه «ممنوع لأي إنسان، ولأي وزارة التدخل عند تطبيق هذا المرسوم، يعني لا محسوبيات ولا واسطات»، منوهاً بأن الموضوع سوف يتابع على المستويات، «لأن المضاربين وغيرهم لن يتروكوا لنا شيئاً، حتى نترك الاقتصاد حراً ومفتوحاً لذلك، لا بد من اتخاذ قرارات استثنائية لتكون الأوضاع مستقرة في المستقبل». وأكد خميس أن الحرب على سورية فرضت تحديات كبيرة على عمل الحكومة بكل العناوين، وأضافاً إياها بأنها حرب ممنهجة، دمرت كل شيء، مشيراً إلى أن الحرب

للضغط على الليرة السورية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وتناقل نشرات صرف غير واقعية»، موضحاً أن هناك صفحات وهمية لسعر الدولار، مضيفاً «الأهم أن التعامل بالدولار كان له انعكاسات على الاقتصاد، والتعامل بالدولار لا يجوز أن يكون لغايات تجارية محلية، لأن ذلك مضى بالليرة السورية».

وشدد على ضرورة التخلي عن التسعير بالعملية الأجنبية، وحصر التعامل بالدولار فقط لغايات محددة مثل التصدير.

أشار الأمين العام لمجلس الوزراء قيس خضر إلى أهمية محاربة كل أذرع الحرب الاقتصادية التي يتعرض لها الشعب السوري، ولابد من إغلاق الثغرات التي يمكن لأعداء الدولة التغلغل منها، وخاصة الصفحات والمواقع الإلكترونية التي تلجأ للترويج السلبي ونشر أخبار غير واقعية بهدف المضاربة على الليرة السورية.

بدوره، أكد وزير الإعلام عماد سارة أن الحرب الإرهابية على سورية استخدمت فيها كافة الأسلحة بهدف إسقاط الدولة السورية وشيطة كل شيء في سورية، لذلك لا بد من اتخاذ إجراءات رادعة، لافتاً إلى أن كل الصفحات التي تقود التلاعب بالليرة السورية هي من الخارج، لذلك لا بد من قانون رادع يمنع التعامل بالدولار، والأهم أن تكون العقوبات قاسية ورادعة، ولا يكون هناك تهاون.

في ضبط حالات التلاعب والتداول بالدولار، حتى لا يكون هناك ظلم لأي أحد، لافتاً إلى أن تطبيق القانون يتطلب التعامل مع كل الجهات حتى يأخذ المخالف جزاءه. بدوره، قال وزير الداخلية اللواء محمد رحوم: «إننا كوزارة دورنا تنفيذي بعد صدور المرسوم، وتم إصدار التعليمات لمنع التعامل بالدولار والتشديد في تطبيق المرسوم التشريعي»، مؤكداً أن الموضوع سوف يتابع من قبله شخصياً.

وكانت وزارة الداخلية قد قامت بتعيين أحد الضباط المعروفين بزمامهم المتابعة واستلام العملية كاملة، إذ طالب منه رئيس الحكومة بأن يعطي وعد بأنه لا يمكن لأحد أن يضغط عليه، مهما كان، لأنه لا مجال للمحسوبيات في الحفاظ على الليرة السورية.

من جانبه، أكد حاكم مصرف سورية المركزي حازم قرفول أن زيادة الضغوط والتحديات الداخلية والخارجية فاقت الموضوع لجهة التعامل بالدولار، وانتشر في مختلف المهن والأشغال، «لكن لن يكون هناك تساهل والمخالف سوف يأخذ جزاءه».

وأشار إلى أن حيازة العملة الأجنبية لن يعاقب عليها، وإنما العمليات التجارية التي يتم تسديدها بالدولار ما سوف يحاسب عليها.

وقال وزير الاقتصاد سامر خليل «كان هناك تركيز مباشر

وزير العدل:	وزير الداخلية:	وزير الاقتصاد:	وزير الإعلام:	حاكم المركزي:	أمين عام مجلس الوزراء:
التطبيق يتطلب التعامل مع كل الجهات حتى يأخذ المخالف جزاءه	دورنا تنفيذي بعد صدور المرسوم..	يجب حصر التعامل بالدولار فقط لغايات محددة كالتصدير	كل الصفحات التي تقود التلاعب بالليرة السورية هي من الخارج	حيازة العملة الأجنبية لن يعاقب عليها وإنما العمليات التجارية	لابد من إغلاق الثغرات التي يمكن لأعداء الدولة النفاذ منها

## جهود لتوحيد المعايير والمقاييس بين سورية وإيران لتعزيز التبادل التجاري

هناك غانم

تصدر عن كلا الطرفين، إذ أكدت إيران أنها مستعدة للتعاون مع سورية وتقديم الدعم والمساعدة إلى هيئة المواصلات والمقاييس السورية في المنظمة الدولية للمعايير الدولية ومؤسسة المعايير الإسلامية التابع لها، وتفعيل الاتفاقيات الموقعة بين المنظمة الوطنية للمعايير القياسية الإيرانية وهيئة المواصلات والمقاييس السورية.

وعند الاتفاق طلب من الجانب الإيراني موافاة الجانب السوري بمقترحات لتطوير الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين الجانبين لتمت دراستها مجدداً، تمهيداً لاعتمادها بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتطوير

التبادل التجاري بين البلدين. وأوضحت المصادر أن تعميق العلاقات الاقتصادية بين البلدين يستوجب توسيع نطاق التعاون في مجال العلاقات الاقتصادية في مختلف المجالات، بما يساهم في أنسياب البضائع للسوقين السورية والإيرانية، وخاصة أن تسهيل تصدير واستيراد السلع والبضائع الإيرانية وبالعكس من شأنه أن يقوم بدور محوري في إعادة الإعمار في سورية، ويعتبر حافزاً لدفع خطوات التعاون الاقتصادي الثنائية.

ولفتت إلى أن الحكومة السورية أعطت الأولوية في برنامج عملها للتعاون الاقتصادي والشراكة الإيرانية الفاعلة في المرحلة القادمة، وفي جميع قطاعات الإنتاج لتكون إيران شريكاً أساسياً في عملية إعادة الإعمار. وأكدت المصادر أن الحكومة السورية تسعى إلى توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري وصولاً إلى التكامل الاقتصادي بين البلدين، وتدعم الشركات الإيرانية الحكومية والخاصة للمساهمة الفاعلة في مرحلة إعادة الإعمار وإعادة تأهيل القطاعات الإنتاجية التي دمرتها الحرب الإرهابية في سورية، كما وتعمل مع المؤسسات المعنية في إيران للوصول إلى نتائج عملية في تعزيز وتفعيل القطاع الخاص بين البلدين بالإضافة إلى الاستثمارات المشتركة.

وتم الاتفاق على تحضير برنامج للقاءات، بحيث يتم توفير الأمانة اللازمة للإطلاع على الكثير من الوحدات الإنتاجية والمعنية في الصناعة في الجمهورية الإيرانية والمؤسسات في هذا المجال، بالإضافة إلى التباحث بخصوص الاستثمارات المشتركة وتأسيس محابر وشركات تفتيش مشتركة، وتوحيد المعايير والمقاييس والتوقيع على مذكرة التفاهم، وإعداد برنامج للتدريب وتزويد سورية بالتجهيزات الإيرانية لما فيه المصلحة المشتركة التي تعود بالنفع على الجمهورية في كلا البلدين.

علمت «الوطن» من مصادر حكومية بأن مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي بين سورية وإيران ستبدأ قريباً، إذ تم بحث إمكانية توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين لتوحيد المعايير والمقاييس لتسهيل دخول المنتجات والسلع بين البلدين، بما يعزز زيادة التبادل التجاري، ويساهم في توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

ويأتي ذلك على غرار ما وقعته إيران مع دول أخرى مثل العراق، بما يخدم توسيع مجالات التبادل التجاري بين البلدين.

وأوضحت المصادر أن تعميق العلاقات الاقتصادية بين البلدين يستوجب توسيع نطاق التعاون في مجال العلاقات الاقتصادية في مختلف المجالات، بما يساهم في أنسياب البضائع للسوقين السورية والإيرانية، وخاصة أن تسهيل تصدير واستيراد السلع والبضائع الإيرانية وبالعكس من شأنه أن يقوم بدور محوري في إعادة الإعمار في سورية، ويعتبر حافزاً لدفع خطوات التعاون الاقتصادي الثنائية.

ولفتت إلى أن الحكومة السورية أعطت الأولوية في برنامج عملها للتعاون الاقتصادي والشراكة الإيرانية الفاعلة في المرحلة القادمة، وفي جميع قطاعات الإنتاج لتكون إيران شريكاً أساسياً في عملية إعادة الإعمار. وأكدت المصادر أن الحكومة السورية تسعى إلى توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري وصولاً إلى التكامل الاقتصادي بين البلدين، وتدعم الشركات الإيرانية الحكومية والخاصة للمساهمة الفاعلة في مرحلة إعادة الإعمار وإعادة تأهيل القطاعات الإنتاجية التي دمرتها الحرب الإرهابية في سورية، كما وتعمل مع المؤسسات المعنية في إيران للوصول إلى نتائج عملية في تعزيز وتفعيل القطاع الخاص بين البلدين بالإضافة إلى الاستثمارات المشتركة.

وتم في العام ٢٠١٦ التوقيع على ثلاث وثائق ومذكرة تفاهم وبرنامج تنفيذي لها، ومذكرة تفاهم للاعتراف المقابل بشهادات الجودة التي

## اقترح بنقل منشآت ومقرات وزارات من القابون إلى منطقة بديلة وبناء أبراج سكنية بدلاً منها

صالح حميدي



كشف وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف رئيس لجنة القرار الخاصة بمناطق سوار دمشق عن إنجاز وتسليم المخططات التنظيمية والدراسات الخاصة بمناطق اليرموك والقابون وعين الفيجة وبسيسة ودير مقرن، نهاية الشهر الجاري، ماعداً جوير.

ودعا عبد اللطيف في اجتماع أمس بمبنى الوزارة، إلى دعم الاتفاق الواقعة تحت بعض المباني السكنية في مناطق القابون وجوير وغيرها لتجنب إزالة هذه الأبنية والحفاظ على سلامتها الإنشائية. بدوره، كشف محافظ دمشق عادل العلي عن تقديم مقترح نقل شريط المباني والمنشآت والمقرات التابعة لوزارات الدولة الواقعة بين القابون ومساكن برزة إلى منطقة بديلة خارج مدينة دمشق، وإقامة أبنية وأبراج سكنية حديثة استثمارية في هذه المنطقة.

وبيّن أن محافظة دمشق اعتمدت البديل الخاص بتعديل المخططات التنظيمية الخاصة بمنطقة اليرموك ضمن ثلاثة بدائل خاصة بالمخططات التنظيمية اليرموك بهدف إعطاء الأولوية لعودة أكبر عدد من أهالي وقاطني مخيم اليرموك إلى منازلهم بأقرب وقت ممكن. وأوضح أن البديل الثاني يستهدف تخطيط مركز منطقة اليرموك الأكثر سراً، وإعادة تأهيل بقية المناطق وترميمها لتسريع عودة الأهالي إليها، مبيّناً أن المحافظة حددت المناطق الزراعية الواقعة بين مناطق القابون وبرزة وضاحية الأسد كمناطق خضراء أسوة بمنطقة كيون والبارك الشرقي في بساتين جرش في مدينة دمشق. من جانبه، أكد محافظ ريف دمشق علاء

الدين إبراهيم ضرورة تعديل بعض مواد قانون وزارة الموارد المائية الخاص بحرم عين الفيجة لتسهيل عودة الأهالي إلى مناطقهم خارج حرم النبع، وتأمين السكن البديل في نفس المنطقة، على اعتبار أن بلدة عين الفيجة صغيرة جداً ولا تحتمل التوسع، وكون المخالفات السكنية في عين الفيجة قديمة قدم البلدة، منوهاً بأن القانون الحالي يضمن عودة ٥٠ بالمئة من أهالي عين الفيجة.

وتناولت اللجنة خلال اجتماعها المسائل العقيدية، ونتائج حساب الحجم التقديري للأوضاع المعدة بين مديرية الخدمات الفنية في محافظة ريف دمشق والشركة العامة للدراسات الهندسية، ونسب إنجاز الشركات الإنشائية ودراسة توزيع باقي كميات الأعمال على الشركات. وناقشت ضمن محور الدراسات التنظيمية المخططات التنظيمية لمنطقة اليرموك النهائية والمخططات التنظيمية

منطقتي القابون وجوير واعتماد موقع المحطة لأهاليه من قبل اللجنة. وبينت اللجنة تحديد ٩٠٠ مسكن بديل لأهالي عين الفيجة على مساحة ٣٠ هكتاراً على بعد ٢.٢ كم متر عن منطقة عين الفيجة باتجاه منطقة دريج نصفها سكن ونصفها الآخر خدمات ومرافق لتخفيف أعباء التعويض، وتحقيق المصلحة العامة، حيث يبلغ عدد سكان عين الفيجة ٣ آلاف نسمة بحسب بيانات الإحصاء إلى منحة لأهالي المنطقة. وساحت اللجنة وفق القوانين الصادرة مؤخراً بعودة الأهالي إلى منطقة الحرم غير المباشر لنسب الفيجة وحرم قناة

سريبر نهر الفيجة للمباني القائمة والقابلة للترميم فقط. وارتفعت مساحة الحرم المباشر وغير المباشر لنسب ومسار عين الفيجة من ٧ هكتارات سابقاً إلى ١٧٢ هكتاراً على كامل المسار، وتبلغ مساحة المخطط التنظيمي ١٦٨ هكتاراً، يقع منها ١٦٥ هكتاراً تحت مفاعيل القانون رقم ١ لعام ٢٠١٨ الخاص بحرم عين الفيجة، واشترطته الصادر من وزارة الموارد المائية، وتخضع مساحة ٤٥ هكتاراً من عين الفيجة لإزالة كافة المنشآت والمباني والمرافق منها وفقاً للقانون، حيث فرض هذا القانون تعديل كافة المخططات في هذه المناطق. وبين مدير الخدمات الفنية في محافظة ريف دمشق غسان الجاسم أن إجمالي كميات الأناض في مناطق عين الفيجة وبسيسة ودير مقرن وعين الخضرة تبلغ ١١٠ آلاف متر مكعب، رصد لترحيلها مبدئياً أكثر من مليار ليرة.